تأثير السرقات العلمية في تحقيق جودة البحث العلمي من وجهة نظر عينة من الاساتذة والطلبة بجامعة سطيف

The Impact of Plagiarism in Achieving the Quality of Scientific Research As Perceived by Teachers and Students at Setif University

الباحثة: د. زهية غنية حافري *

الإرسال:	2019/02/01	القبول:	2020/03/22	النشر:	2020/06/30

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة الحالية إلى محاولة التعرف على تأثير السرقات العلمية على تحقيق جودة البحث العلمي في الجامعات الجزائرية انطلاقا من وجهات نظر عينة من أساتذة وطلبة جامعة سطيف، وللبحث في اختبار فروض الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم بناء استبيان بأسئلة مفتوحة للكشف عن هذا الغرض. شملت عينة الدراسة على 680 مفردة، موزعين بين 252 أستاذا، و 428 طالبا من طلبة الماستر والدكتوراه.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن للسرقات العلمية تأثيرها على تحقيق جودة البحث العلمي خاصة فيما يرتبط بتكريس الرداءة وإضعاف المستوى البحثي وتدني مستواه؛ يظهر من خلال عدم مصداقية النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى ما تؤدي إليه من تكريس للتبعية العلمية. كما تؤدي إلى تصنيف الجامعات الجزائرية في ذيل الترتيب.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي- السرقات العلمية- الاستراتيجيات الوقائية- الآليات الرقابية- القوانين الردعية-

* - أستاذة محاضرة (أ)، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، الجزائر، مخبر علم النفس الاكلينيكي ، البريد الالكتروني: [hafrizahia@yahoo.fr].

ملخص باللغة الإنجليزية:

Abstract: This study aims at identifying the impact of plagiarism on the quality of scientific research in Algerian universities. To reveal this purpose, the study makes use of a descriptive-analytical approach and a questionnaire with open questions to examine both teachers' and students' perceptions at Setif university. The study sample consists of 680 individuals; 252 teachers and 428 master and doctoral students. The study concludes that plagiarism affects the quality of scientific research, mainly in enhancing mediocrity and decreasing the research level due to the lack of credibility in the reached results. It also improves scientific dependency and, therefore, leading Algerian universities to the bottom of the ranking.

Keywords: Scientific research - plagiarism - preventive strategies - control mechanisms – deterrent laws

1- مقدمة:

تعتبر متغيرات العصر الحالي والانفجار المعرفي المتسارع وتطور وسائل الاتصالات والمعلومات من أهم التحديات التي تواجه عالمنا المعاصر، وإزاء ذلك تبرز الحاجة الملحة لوضع هذه المعرفة في اطارها الصحيح لمواجهة جملة التحديات من أجل إعداد الفرد والمجتمع اعدادا سليما. وقد أصبح واضحاً أن تقدم الدول يعتمد بشكل رئيسي على مؤسسات العلم والتكنولوجيا التي تتمثل في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، فهى تعتبر أساس وشريان وعصب التقدم المجتمعي ولا غنى عنها لأى تقدم أو تطور أو نمو على مر العصور. ومن أهم الأدوار المميزة التي تؤديها الجامعة هي ممارسة البحث العلمي، فهو مقياس ومعيار مستواها العلمي والأكاديمي وأصبح العمود الفقري للجامعات ومراكز البحوث. و يعد البحث العلمي الاستراتيجية الفعالة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والفكري، فالبحث العلمي يلعب دوراً أساسياً في المجتمع وتطوره ويمثل الركيزة الأساسية لتنمية وتطور الأمم. (الخطيب وحداد في بركات، 2008) ولم تعد الجامعات اليوم تقاس بالأرقام القياسية المتمثلة بأعداد الطلبة والمدرسين والمباني الفخمة، وإنما تقيم بأعداد الأبحاث العلمية والأطروحات التي تساهم في تنمية المجتمع. فهي مراكز بحثية وعلمية وإنتاجية تساهم في إعداد الأجيال المتعاقبة

وتأهيلها وتدريبها وفق منهجية علمية سليمة، وهي بذلك تصبح ذات رسالة علمية وإنسانية وحضارية وثقافية (بركات وحسن، 2009).

وما يعوق هذه الرسالة النبيلة تطور سلوكات تسيء للبحث العلمي، تمس العديد من الدول المتقدمة منها والنامية، إذ تتمثل هذه السلوكات السيئة في السرقات العلمية التي اتسع مداها لتصبح ظاهرة تغزو المجتمع الجامعي بشكل مفزع، وما زاد من انتشار صداها ظهور وسائل التواصل الحديثة والانفجار المعرفي الرقمي وتطور تقنيات المعلومات لتطال كل المجالات الفكرية و العلمية وتمس كل الشرائح الطلابية منها والباحثين في ارقي الجامعات العالمية. كما أدى تشتت الإنتاج الفكري الكمي والنوعي الى صعوبة تتبع السرقات العلمية، وأدت الزيادة المضطردة في كم المصادر المتاحة في صيغ الكترونية وبرمجيات تحرير النصوص الى سهولة عملية سرقة المحتوى. (صالح و السيد، 2012)

وقد دفع هوس نشر المقالات العلمية و الرغبة في المشاركة في فعاليات الملتقيات والمؤتمرات العلمية، و كذا الرغبة في الحصول على الشهادات الجامعية والوصول إلى أعلى الدرجات العلمية في وقت قياسي؛ لجوء بعض الطلبة و الباحثين إن كان على مستوى الليسانس، الماجستير، الماستر أوالدكتوراه إلى سلوك الطريق المختصر بالنسخ واللصق المباشر دون تمحيص و إسناد جيد، وإلى إسناد أعمال الغير لأنفسهم، وبالتالي الوقوع في الانتهاكات والسرقات العلمية بطريقة عمدية أو قد تكون غير عمدية سببها جهل أو تجاهل الطلبة والباحثين لمعايير الأمانة العلمية والجهل بالقوانين والثوابت التي تحكم البحث العلمي الصادق. (حافري، 2017)

استفحلت ظاهرة السرقات العلمية بقوة وانتشرت بشكل فاضح بين المجتمعات الطلابية، الأساتذة والباحثين في الجامعة الجزائرية ونمت ظاهرة الانتحال الأكاديمي بطريقة مهولة، أسالت الكثير من الحبر في الصحف والجرائد الجزائرية مؤخرا، وأخذت منعرجات وأبعاد خطيرة تترجم حجم التخبط الذي آل إليه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية حيث كشف عن تجاوزات وسرقات علمية متكررة شهدتها الكثير من الجامعات تخل بشرف البحث العلمي وسمعة منظومة التعليم. سرقات لأبحاث ومقالات ومضامين أطروحات ورسائل الدكتوراه إما من بالنقل الحرفي أو الجزئي...، أتهم بها أساتذة جامعيين لأعمال منجزة لباحثين من جامعات وطنية، عربية وحتى دولية بترجمتها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية.

وبالرغم مما يتوفر من تدابير واستراتيجيات وقائية من السرقات العلمية، وكذا آليات رقابية وقوانين ردعية سطرها المشرع الجزائري لمحاربة هذه الظاهرة، إلا أن واقع الحال مازال يسجل الكثير من التجاوزات في مجال البحث العلمي. وهنا نتساءل عن الأسباب المؤدية لتطور هذا السلوك لدى الطالب والباحث الجامعي؟ وعن مدى تأثير السرقة العلمية على مصداقية البحث العلمي حسب آراء بعض الأساتذة والطلبة الجامعيين.

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الراهنة في كونها تطرح موضوعاً غاية في الأهمية وهو موضوع السرقات العلمية. فتناول الموضوع بالدراسة وتقصي أسبابها ومعرفة أنواعها قد يسهم في التقليص من حجم الظاهرة في جامعاتنا، وتوفير أعمال وبحوث وفق متطلبات الجودة في التعليم العالي. كما أن السرقات العلمية تضعف من إنتاجية البحث العلمي، وتقضي على مساحة التفكير الإبداعي للباحثين، كما تؤثر على جودة التعليم وتساهم في نشر القيم الزائفة وعدم التحلي بأخلاقيات المهنة تجاه الأطر السامية للبحث العلمي، وتؤدي إلى التراجع التصنيفي للجامعات التي يتم اكتشاف بها حالات سرقة علمية.

3- اهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه للتعرف على واقع تأثير ظاهرة السرقة العلمية في تحقيق جودة البحث العلمي من خلال تقصي أنواعها والأسباب المؤدية إليها حسب وجهة نظر عينة من الأساتذة والطلبة بجامعات سطيف.

4- الاطار المفاهيمي للدراسة:

4-1- البحث العلمي: تقدمت العديد من التعاريف حول البحث العلمي، إلا أنه وبالرغم من تنوعها فإنها تكاد كلها تصب في قالب واحد.

ويعرف البحث العلمي بأنه "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي." (أحمد بدر، 1973، ص: 18)

كما عرفته سهير بدير (1982) بأنه البحث المستمر عن المعلومات و السعي وراء المعرفة بإتباع أساليب علمية مقننة."

وبأنه "محاولة الإجابة على تساؤلات أو حل مشكلات، أو اكتشاف معارف جديدة أو اختراع أو ابتكار أشياء حديثة لم تكن معروفة أو موجودة من قبل، وذلك باتباع أساليب علمية نظامية وخطوات منطقية بغرض الوصول إلى معلومات أو معارف جديدة عن طريق بذل الجهد في السعي وراء المعارف وجمع المعلومات وتحليلها". (محمد عوض العايدي، 2005، ص: 21)

وعليه؛ فإن البحث العلمي هو الطريقة الممنهجة لجمع البيانات وحل المشكلات وتقديم التفسيرات حول ظاهرة ما: فهو الدراسة المنظمة باستخدام الأساليب والإجراءات المصممة بدقة لاختبار الفروض حول العلاقة المتوقعة بين الظواهر والتعامل معها بموضوعية وشمولية، هدفها معرفة الحقيقة عن موضوع ما يستدعي الدراسة والتقصي للتعرف على العوامل التي أدت الى وقوعها أو القوانين التي تحكمها ثم الخروج بنتيجة أو حل وعلاج للمشكلة.

ويضيف سيد الهواري (2004) بأن البحث العلمي يكون سليما اذا توفرت فيه الموضوعية، الترتيب المنطقي والتناسب والوحدة، الأمانة العلمية والشكل والقواعد واللغة.

2-4 السرقات العلمية:

4-2-1- تعريف السرقة العلمية: السرقة العلمية؛ «Plagiat» باللغة الفرنسية، من اللاتينية plăgĭārĭusوالتي تعني إغواء و رشوة عبيد الغير لافتكاكهم من أسيادهم. ظهر المصطلح في قاموسDubois et Dauzat مشيرا إلى عملية سرقة أعمال الآخرين من فنون، كتب، مخطوطات، مقالات واحتكارها دون خجل. (Sennoun ,2010)

فهي عملية استحواذ جهد و نصب الآخر على انه عمله هو ومن إنجازه في سبيل الحصول على مراتب عليا وتحقيق نجاحات عظمى بالارتقاء على حساب أعمال مؤلفين آخرين دون الإشارة إليهم. وتعتبر قضية أشعار مارسيال"Martial" من أولى قضايا التنويه التي تم التشهير بها، أين اشتكى مارسيال بسرقة أشعاره. (Vallat, 2008)

وهناك العديد من المصطلحات المرادفة لمفهوم السرقة العلمية فنجد الانتحال، السرقة الفكرية القرصنة الأدبية، الغش الأكاديمي...، وبالرغم من تعدد مسميات السرقة العلمية، إلاّ أنّ جميعها تتفق على كونها منافية لأخلاقيات البحث العلمي وفيها انتهاكا لحقوق المؤلف واعتداءا على الحق المعنوي له أو اعتداء على حق الأبوة على المصنفات والأعمال الفكرية.

وتطلق "السرقة العلمية" من قبيل المجاز على اختلاس أفكار الغير، وهي أي شكل من أشكال النقل غير القانوني. وتعني أن يأخذ شخص عمل شخص آخر ويدعي أنه عمله... كما يعتبر تلخيص الأفكار الأصلية للآخرين و إعرابه عنها بطريقته و تعبيره الخاص دون ذكر المصدر سرقة علمية. فكل عمل من مصدر خارجي يدمج في العمل الخاص بإغفال المصدر يندرج ضمن خانة الانتحال. (Sennoun ,2010) والسرقة العلمية في أبسط معانيها " هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين، يحدث بقصد أو بغير قصد، وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة، فهي تمثل انتهاكاً أكاديمياً خطيرا". (وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، د.س)

وعرف المشرع الجزائري السرقة العلمية حسب ما جاء في القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 ضمن الفصل الثاني في المادة رقم 3:" كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى."

و ينضوي تحت مفهوم السرقة العلمية ما يعرف بالأمانة العلمية و التي تشير إلى المسؤولية التي يتوجب على جميع منتسبي الوسط الأكاديمي الاضطلاع بها (هيئات جامعية، باحثين، أساتذة وطلبة)، ويقصد بها احترام حق المؤلف وعدم الغش وعدم الخداع والتضليل في الأبحاث والنتائج.(عيساني، 2015)

يندرج تحت مفهوم الأمانة العلمية جملة من المسالك والمحاذير التي يعتبر الإقدام عليها مكونا لعنصر الانتهاك. وتندرج ضمن ثلاثة تصنيفات رئيسية كما يوضحها رشاد توام: "الغش"، "الخداع والتضليل"، "انتهاك حقوق الملكية الفكرية". إذ يشمل "الغش" أي مساس بسلامة البيانات ودقتها من تلفيق وتزييف وسواهما. أما "الخداع والتضليل"، فيشمل تعمد انتهاك قوانين التحليل المنهجي السليم ومعالجة البيانات والترجمة غير الدقيقة. ويقصد بانتهاك حقوق الملكية الفكرية انتهاك حق المؤلف والتي يعتبر الانتحال أبرز صورها بالادعاء وتبني أفكار أو كتابات شخص آخر، واعتبارها ملكا له، دون الإشارة إلى مصدرها. و يعرف حق المؤلف بأنّه: " تلك الملكة القانونية التي تخول المؤلف الحق بنسبة منتجه الفكري (المعبر عنه ماديا) إليه، وتكفل له الحق في استغلاله للكسب المالي بأية وسيلة قانونية مشروعة.

4-2-2- أنواع السرقات العلمية:

من المعمول به والبديهي أن يعتمد الطلبة والباحثين عند قيامهم بإعداد بحوثهم العلمية على زاد نظري ودراسات سابقة،أبحاث أو أفكار طرحت في بحوث الآخرين ومؤلفات لكتاب آخرين، و هو طبعا لا ينقص من قيمة البحث وأمر مقبول في مجال البحث العلمي. شريطة الاعتراف بطريقة منهجية بما تم اقتباسه والاستناد إليه في بحثه. فالاستدلال بكتابات الغير ليس هو الخطأ، لكن التغاضي عن ذكر المصادر والنسخ بدون عزو إلى القائل أو المؤلف هو ما يشكل خطأ فضيعا و ممارسة مشينة علميا وأخلاقيا، سواء تم ذلك بطريقة عمدية أو غير عمدية بسبب الجهل بأبجديات البحث العلمي السليم وتقنياته الأساسية فيما يتعلق بالتوثيق، الإسناد، الاقتباس، إعادة الصياغة، الترجمة... و الجهل بالقوانين والثوابت التي تحكم البحث العلمي الصادق والتي تصنف في خانة الممارسات المخالفة للأمانة العلمية التي قد يترتب عليها عقوبات إدارية وقانونية ضد الباحث.

وسواء أكانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا. ومن المفترض أن يقتفي كل باحث أثار المعلومات التي يقتنها و يكون على دراية بها لأجل ذكر مصدرها. و للسرقات العلمية صور مختلفة، فسواء ظهرت في صورة النسخ و اللصق، او باستبدال الكلمات و تنميق العبارات، أو بإجراء تغييرات طفيفة على الأسلوب لا على الموضوع، او السرقة العلمية للأفكار... وغيرها من أنواع السرقات كلها تصب في خانة واحدة، هي خانة خيانة الامانة العلمية. (حافري، 2017)

و قد قسم خضر (1992) السرقات العلمية الى ثلاث أقسام:

-**السرقة الشاملة:** أي النقل الكلي لأفكار و عبارات الغير نقلا حرفيا دون الإشارة الى المصدر المنقول.

- **السرقة الجزئية:** و هي اختلاس بعض الأفكار والعبارات كما هي أو مع محاولة التعديل فيها أو إعادة صياغة الأفكار بتعبير لغوي جديد.

- **السرقة عن طريق الترجمة:** من خلال ترجمة إنتاج فكري لمؤلفين آخرين بلغات أجنبية إلى لغة الباحث ونسبتها إلى نفسه.

أما بيسلي (2004) Beasley فقد قسمها إلى أربع فئات هي:

- **السرقة العلمية العرضية أو بالصدفة** الراجعة لعدم الإلمام بأساليب الاستشهاد المرجعي المستخدمة.

- **الانتحال غير المتعمد:** بسبب الكم الهائل من المعلومات المتوفرة التي تؤثر على الأفكار، وهو في هذه الحالة لا يعلم كيفية الإسناد بسبب تواتر الأفكار وكثرتها.
- **الانتحال المتعمد** الذي يتعمد فيه نسخ عمل شخص آخر، إما كليا أو جزئيا دون الإشارة الى المؤلف الأصلي وتلميح مرتكب السرقة بأنه المؤلف.
- **الانتحال الذاتي**، بمعنى استخدام الباحث لعمل له سبق نشره ولكن في شكل مغاير دون الإشارة إلى العمل الأصلي السابق.
- إضافة إلى ما ظهر من وسائل حديثة في مجال السرقات العلمية و المتمثلة في الاسترزاق الأكاديمي من أصحاب الثراء والنفوذ لأجل حصولهم على مراتب علمية و مناصب عليا من خلال شراء بحوث كاملة لتحصيل شهادات علمية دون بذل جهد الدراسة و عناء البحث، بتكليف أشخاص يقومون بذلك بدلا عنهم باجرة يتقاضونها و هذا طبعا دون مراعاة هذا الأخير للأمانة العلمية و دون تمحيص في المعلومات المقدمة، أو إتباع لمنهجيات البحث العلمي السليم و دون تفقد لقواعد الاقتباس العلمي و دون الإشارة للمصدر و التقصير في نسب التوثيق للمؤلف الأصلي. كما انتشرت مواقع لبيع البحوث على الانترنت كخدمة استرزاقية فاضحة "لزبائن" العلم، ليس لغرض الاستدلال بها أو اعتمادها كمراجع في البحث، بل كبحث جاهز يكتب عليه اسمه دون مشقة البحث. وهذا النوع من الانتحال يدعى "بالسرقة العلمية المزدوجة" كما ورد في دليل عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في إطار سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة (2013).

ولان القرارت لابد أن تذكر كما جاء بها المشرع دون انتقاص في مضمونها، فسوف نذكر ما حدده القرار الوزاري رقم 933 بمفهوم المادة 3 حول أشكال السرقات العلمية و هي كما يلي:

- كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين،
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين،

- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا،
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات أو جداول إحصائية أو مخططات من نص أو مقال، دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين،
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده،
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر،
- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين،
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية،
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بانجاز أعمال علمية من اجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة جامعية بيداغوجية أو تقرير علمي،
-استعمال أو قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية أو الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات،
-إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية والملتقيات الوطنية أو الدولية في المجلات والدوريات من اجل كسب المصداقية، دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في انجازها.

إضافة إلى أشكال أخرى تضاف إلى القائمة كما أشار إليه موار وزملائه Maurer& al كما لخصه عيسى صالح و محمد السيد (2012) نذكر منها:

- سرقة الفكرة باستخدام مفاهيم أو آراء مماثلة يعتمدها باحث آخر. و هنا لا يجب الخلط بين الأفكار الخاصة وبين مسلمات المعرفة التي لا تحتاج إلى إسناد،
- السرقة العلمية للأسلوب من خلال إتباع نفس أسلوب التفكير المنطقي الذي اعتمده المؤلف الأصلي في هندسة عمله،

- إعادة الصياغة و تغيير بنية الجملة، او استخدام المترادفات أو إعادة ترتيب الجمل، أو التعبير عن نفس المحتوى بكلمات مختلفة،
- الانتحال الفني بتمثيل أو تقديم عمل شخص آخر باستخدام وسائط مختلفة (نص، صور...)،
- الاستخدام غير الصحي لعلامات الاقتباس و الراجع لفشل في التحديد الدقيق للأجزاء المقتبسة.

ونضيف إلى ذلك على غرار ما جاء في المواثيق على مستوى الجامعات العالمية في تعريفهم للسرقة العلمية كما جاء في (Sennoun ,2010):

- اللجوء لاستعمال أعمال سابقة للباحث نشرها أو قدمها في منصات علمية أخرى دون الإشارة لذلك،
- عدم صحة التوثيق بإسناد أقوال أو أفكار لمؤلفين أو باحثين آخرين لأجل الاستدلال بها بما يخدم بحثه،
- الاستدلال المرجعي المضلل وإدراج مراجع في قائمة المراجع لم يتم استخدامها أصلاً في البحث كي تضفي قيمة علمية كبرى لبحثه،
- تزوير نتائج الدراسات الميدانية والأعمال التطبيقية في البحوث الأكاديمية حتى تتطابق مع ما تم افتراضه من جهة، ولكي تتطابق مع ما تم التوصل اليه في الدراسات السابقة من جهة أخرى.

4-2-3- أساليب كشف السرقات العلمية ومحاربتها:

تختلف آليات وأساليب مواجهة السرقات العلمية ما بين التدابير والإجراءات القانونية التي أقرتها القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية والقوانين المنظمة للجامعة والبحث العلمي، وكذا الآليات التقنية والتكنولوجية التي تتم بالاعتماد على التقنيات الرقمية، إضافة إلى الجانب الأخلاقي (الوقائي) المكرس بموجب العرف الأكاديمي والمواثيق الجامعية والأخلاق المجتمعية المتعارف عليها. (عيساني، 2015)

وأكدت مازوديي و زملائها (Mazodier & al(2012 في تقرير قدمته لوزير التعليم العالي والبحث العلمي الفرنسي حول السرقات العلمية بالجامعة على ضرورة مقاربة هذا الفعل من خلال ثلاث زوايا و تستدعي ردود فعلية ومواقف ثلاث:

- **كمقاربة أخلاقية أولا**، أين تعتبر السرقة العلمية كاقتراض بصورة غير مشروعة لعمل الغير وعملية اغتصاب لحقوقهم. يتم التعامل معه على أنها قضية غش فكرية،

يستدعي في المقام الأول رد فعل وموقف إداري من طرف الجامعة، و لكن أيضا إعلامي من خلال وسائل الإعلام باستنكار هذا الفعل و التشهير العلني بالمنتحل.

- **مقاربة ترتبط باستخدامات الإنترنت**، يمكن أن ننظر للسرقة العلمية هنا كظاهرة اجتماعية ترجع إلى "سوء الاستخدام"، و "الإهمال". ومن هذا المنظور، فإن ممارسة الانتحال الأكاديمي، يعكس جهل قواعد الاقتباس، وتحكم غير كافي لمنهجية العمل الأكاديمي، والكسل الفكري. ويمكن مواجهة هذا النوع من الانتحال (الأكثر شيوعا مقارنة بباقي أنواع الانتحال) من خلال التدريس والعمل البيداغوجي، العمليات التحسيسية وإقامة دورات تدريبية.

- **المقاربة القانونية**، اين تعتبر السرقة العلمية كجريمة تخص الملكية الفكرية و تجاوز لحقوق الغير، يتم النظر فيها على أنها جريمة تزوير، وعلى هذا الأساس فإن الحكم فيها يكون بتطبيق العقوبات و الإجراءات القانونية. وفي هذا الصدد، عملت كل الدول إلى وضع قوانين صارمة لمحاربة هذه الظاهرة التي غزت الجامعات عربية كانت أو أجنبية، في سعي للحد من الظاهرة بوضع القوانين الملائمة.

4-3- الاستراتيجيات الوقائية، الاليات الرقابية و القوانين الردعية:

4-3-1- المقاربة الأخلاقية كاستراتيجية وقائية: أين تعتبر التوعية الأخلاقية كأولى وسائل الحماية الإستباقية، و هو ما لجأت إليه العديد من الجامعات اليوم، إضافة إلى آليات الحماية القانونية والتقنية.(عيساني، 2015) من خلال ما تصدره من دلائل ارشادية لفائدة الباحثين و الطلبة لأجل تجنيبهم الوقوع في السرقات العلمية؛ بتأكيدها على تلقين الممارسات الأكاديمية السليمة، وتدريب الطلبة والباحثين على كيفيات تجنب السرقات العلمية وتعليمهم بأبجديات منهجية البحث العلمي كالتهميش والتوثيق والتلخيص والاستشهاد والاقتباس والإيجاز... إضافة الى حرصها على ضرورة إعلام الطلبة والباحثين بالعواقب الإدارية والعقوبات القانونية المقررة لحالات السرقة والغش الأكاديمي كما جاء في الدليل الإرشادي الصادر عن عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية ضمن سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة. (عمادة التقويم والجودة، 2013) أما في جامعات الاروبية والامريكية، فان برمجة عروض تقديمية في بداية الموسم الجامعي لطلبتها حول السرقات العلمية هي من الضروريات التي لا غنى عنها، حيث تسعى هيئة التدريس بالتعاون مع المؤسسة الجامعية لتعريفهم و التفصيل في ماهية السرقة

العلمية و سبل الوقاية منها وتحسيسهم بالمخاطر الناجمة عنها، وتسعى لتزويد الطلبة والأساتذة بالدلائل والكتيبات المتوفرة عند مداخل أبواب كل كلية بالجامعة.

عليه، فإنه يمكن ادراج الاستراتيجيات الوقائية في: الاستراتيجيات التحسيسية وإصدار دلائل لهذا الغرض، الاستراتيجيات التكوينية المستمرة للطلبة بتلقينهم ابجديات منهجية البحث العلمي واستراتيجيات المراقبة الدورية لأعمال الطلبة الباحثين بتوفير مشرفين تتوفر فيهم شروط النزاهة الأكاديمية من جهة، وتكليفه بما يستطيع في عملية الإشراف بتقليص عدد المذكرات و الأبحاث بما يمكنه مراقبتها من جهة أخرى، والشيء ذاته ينطبق على هيئات التحرير، لجان الخبرة و لجان المناقشة.

4-3-2- الآليات الرقابية:

بقدر ما ساهمت شبكة الانترنت في نشر السرقة الفكرية واتساع مجالاتها لتشمل كل الميادين الفكرية والأدبية والفنية، إلاّ أنّها ساهمت أيضاً في كشف الانتحال عن طريق اتساع مساحة البحث عن أصل النص على الشبكة.(محمد الجوادي، د.س) وقد ساهم التطور اللتكنولوجي مؤخرا في الكشف عن حالات كثيرة للسرقات العلمية إن كان على مستوى الجامعات الدولية أو الوطنية من خلال ما وفرته من وسائل وأساليب لمكافحة السرقات العلمية باستخدام محركات البحث على الانترنت وتوفير برمجيات ملائمة للكشف عن السرقات العلمية، ولكن أيضا مكتبات أكاديمية لتفعيل هذه البرمجيات، وإرادة قوية تتمتع بها هيئة التدريس من قبل كل من تقع عليهم المسؤولية.(حافري، 2017) و تتمثل هذه الاليات في:

- **كشف السرقات العلمية عن طريق محركات البحث:** من خلال مقارنة نصوص البحث بما هو متوفر في قواعد البيانات الموجودة في الانترنت مع المادة العلمية المحررة، قد تكون نتائجها ناجعة في الكثير من المرات إن كان ما تم الاستناد إليه متوفر في الويب، إلا أن ذلك يستدعي ساعات طويلة من البحث.

غير أن الاعتماد على محركات البحث فيه بعض من القصور لأسباب عدة نذكر منها:

- اعتبار محركات البحث فعالة بشكل خاص في حالة النقل من شبكة الإنترنت، إلا أن ما يتم نقله من االنسخ الورقية لا يمكن اكتشافه.
- إذا كان البحث منقول من مصادر متعددة، فإن مثل هذه العملية سرعان ما تصبح مملة للمتفحص، خاصة إن كان البحث مطولا. ولكن قبل ذلك تنصح بيرولت (2014) Perreault قبل استعمال محركات البحث باللجوء إلى بعض الحيل والمؤشرات لأجل

تحديد ما يمكن أن يثير الشك لكونها سرقة علمية، تتمثل هذه الحيل في عدم تناسق النص أو عدم سلاسة الانتقال من فقرة إلى أخرى. تغير أسلوب التعبير و العبارات المستعملة، المبالغة في قائمة المراجع وعدد المصادر المستعلمة، عدم تناسق محتوى الصور والرسوم البيانية والأشكال مع العناوين المدرجة لها وعدم وضع روابط المواقع الالكترونية.

- كما أن هناك من المواقع التي لا يتم كشفها من جانب محركات البحث كالمواقع الخاصة ببيع الأعمال البحثية، أو المجلات والدوريات بمقابل مالي، أو بسبب قيود التأمين المفروضة على بعض قواعد البيانات. وفيه أشار "Bergman" في (صالح والسيد، 2012) أن حجم محتوى الويب الخفي أكثر من 500 مرة من محتوى الويب، ويشمل على 7.500 ترابيت من المعلومات مقارنة بـ 19 تيرابايت من المعلومات في الويب، ويتضمن حوالي 550 بليون وثيقة منفردة بالمقارنة بواحد بليون في الويب.

➢ **كشف السرقات العلمية عن طريق البرمجيات:** يشير Duteille et Boulerie (2012) إلى أن هذه البرمجيات هي في المقام الأول أدوات لمكافحة الانتحال، وليس فقط مجرد غاية لكشف حالات الانتحال. يمكن أن تشكل في كثير من الأحيان عامل ردع تمنع الأفراد من الوقوع في الانتحال، ومن المستحسن استعمالها بكثرة في الأوساط الجامعية. ومع تنامي ظاهرة السرقة العلمية، تزايد عدد البرمجيات، تشترك هذه البرمجيات بخاصيتها الحساسة لكشف السرقات العلمية، غير ان ما يميز بعضها عن بعض كما يقول الباحثان هي فعاليتها.

وتنقسم هذه البرمجيات الى نوعين من البرمجيات: منها ما هو متاح بشكل مجاني تبلغ نسبتها 80%. ومنها ماهو بمقابل مالي أي برمجيات تجارية وتبلغ نسبتها 20%. ومنها ما يعمل عن بعد بالاستناد الى تدفق الانترنت، ومنها ما يعمل من خلال تحميلها و تركيبها مباشرة على جهاز الكمبيوتر الخاص بالمستخدم باستخدام محلي. غير أن النوع الأول من البرامجيات يعتبر الأكثر لتوفر قاعدة بيانات مرجعية ضخمة على مستواه يتم تحيينها في كل مرة و تطعيمها بوثائق جديدة للتحليل. كما يمكن تقسيم هذه البرمجيات حسب بيئة العمل، وحسب أسلوب كشف الانتحال، حسب التكلفة، وحسب نوع الملفات التي يدعمها. (صالح و السيد، 2012)

وبالرغم من الميزات الكثيرة لهذه البرمجيات و توفرها على بعض الوظائف التي يمكنها إجرائها للكشف عن السرقات العلمية و أيضا قدرتها عل التعامل مع الوثائق بأكثر من

لغة، إلا أنها تعاني من نقطتي ضعف أساسيتين كما أشار إليه Roberts في (صالح والسيد، 2012) هما:

- كون إدخال بعض التعديلات على صياغة العبارات والجمل وإعادة ترتيبها أو حتى تغيير الرموز؛ قد يشين عملية التمحيص وبالتالي إخفاق البرنامج في الكشف عن الانتحال.
- نتيجة اعتماد تلك البرمجيات على مضاهاة النص بالمصادر الموجودة بقواعد بياناتها لهو دليل على استحالة رصد واقعة انتحال بمضاهاة نص ثم انتحاله من مصدر غير موجود في قاعدة بيانات النظام.
- كما أن بعض البرمجيات « Turnitin» مثلا، يقع في انتهاك حقوق المؤلف. فقد اكتشف الطلاب أن تقاريرهم تستخدم لأغراض تجارية من قبل مالك البرنامج.

وفي الجدول الموالي مقارنة وتوضيح لنقاط القوة والضعف لأهم برمجيات محاربة السرقات العلمية والتي على أساسها يمكن اعتماد أنجع هذه البرمجيات:

جدول (1) مقارنة أهم برمجيات محاربة السرقات العلمية

البرمجيات	مواقع الانترنت	اللغة	نوع البرمجية	ليسانس	الاحتفاظ بالمعطيات	اشكال الدعم	المزايا/ السلبيات الملاحظات
WCopyfind	http://plagiarism.bloomfieldmedia.com/zwordpress/software/wcfind/opy	الانجليزية	برمجية لنظام ويندوز	مجاني، ليسانس GPL	لا	ODT, DOC, DOCX HTML TXT, PDF	المزايا: مجانا السلبيات: - متوفر في نظام التشغيل ويندوز - واجهة باللغة الإنجليزية فقط - بحث غير حاسم - يتطلب تثبيت برنامج - الصلابة

Article checker	http://www.articlecheckomer.c	الانجليزية	انترنت/ واجهة ويب	مجاني	نعم	نسخة TXT + HTML	يدعم الشكل TXT و / أو إدخال عنوان ويب. يتطلب نسخ / لصق المستند في "المفكرة" « notepadعلى سبيل المثال قبل التحليل. يمكنه تحليل صفحة ويب أو موقع. البحث على محركي بحث في وقت واحد (جوجل و / أو ياهو) المزايا: مجاني، وظيفي، البساطة، واجهة سهلة الاستخدام. السلبيات: ظهور الإعلانات، يدعم الشكل TXT فقط ، البحث غير حاسم.
Duplichecker	http://www.duplichecker.com/	انجليزية	انترنت/ واجهة ويب	مجاني	نعم	ملف TXT أو نسخة TXT	الأبحاث يمكنها الاستفادة بخيار في محركات جوجل، وياهو أو.MSN المزايا: مجاني دون الالتزام بالتسجيل في الموقع السلبيات: الإعلان، يدعم الشكل TXT فقط ، البحث غير حاسم و يصعب تأويله.
Plagaware	http://www.plagaware.com	الانجليزية الالمانية	انترنت/ واجهة ويب	مجاني + بمقابل	نعم	DOC, HTMLTX PDF T,	يمكنه تحليل وثيقة، صفحة ويب أو موقع المزايا: مجاني لحد ما (يصل إلى 30 ساعة) محددة وفقا لنوع وحجم الوثيقة ، التحليلات موثوقة نسبيا، النتائج واضحة نسبيا. سلبيات: - واجهة باللغة الإنجليزية أو الألمانية -ارتياب حول البيانات الخاصة، تصميم غير مرن.

Copyscape	http://www.copyscape.com	الانجليزية	انترنت/ واجهة ويب	مجاني + بمقابل	لا	HTML	محرك بحث مخصص حصرا للبحث عن الانتحال على الصفحات المنشورة على شبكة الإنترنت (الويب) المزايا: مجاني. - البساطة و سهولة الاستعمال. السلبيات: الإعلانات. صفحات HTML فقط (وليس PDF) النسخة المجانية، مصادر العشر الأولى فقط يتم عرضها
Turnitin	http://www.turnitin.com/plagiarism_i18n.html?lang=fr	الفرنسية	انترنت/ واجهة ويب Dokeos+ ادماج	بمقابل	اختياري	DOC, PDF, HTML, RTF, TXT.	تتكون قاعدة البيانات من بحوث الطلبة + البحث عن الانتحال على الإنترنت + على مستوى العديد من القواعد الأخرى للصحافة الفرنسية (الدوريات)، والمحتويات القانونية والعلمية والهندسية المتاحة. المزايا: - بحث شامل عن الانتحال يعتبر الاحسن تصنيفا في المقارنة باللغة الإنجليزية. - تحميل ملفات متعددة عن طريق ملف مضغوط (zip) - احتمالية إضافة فيلتر لتحليل (الاقتباسات، والببليوغرافية) - منتج كامل. السلبيات: - التكلفة العالية - بيئة العمل ليست دائما بسيطة.

Compilatio	http://www.compilatio.net	الفرنسية	انترنت/ واجهة ويب (شهادة الصلاحية على كل المتصفحات)	بمقابل	اختياري	DOC, PDF, HTML, RTF, TXT, ODT, PPT, XLS ...	تجميع مقارنة الوثيقة المحللة مع جميع المصادر المتاحة على شبكة الإنترنت، والوثائق التي تم تحليلها سابقا، والوثائق الموجودة في القواعد الوثائقية التي تشترك بها المؤسسة. المزايا: - اشتراك مجتمع جامعي كبير: ليون، باريس وتولوز بوردو الثالث ... - إيداع مرن للمواد (الاساتذة، الطلبة، البريد الإلكتروني) أو من خلال واجهة تربطه مع نظام الجامعة، - طرق غير محدودة الحليلات - سهولة الولوج. - تقديم الدعم في فرنسا - حدسي - نتائج التحليل تقريبا فورية -السلبيات: البحث عن الانتحال في الانترنت و فقط في الوثائق المحدودة المقدمة من طرف مؤسسات أخرى.

Urkund (suède)	http://www.urkund.com/fr/Index.asp	الفرنسية	انترنت/واجهة ويب، صعوبات مع Opera (Safari et (كل أنواع نظم و المتصفحات	بمقابل	اختياري	DOC, PDF, HTML, RTF, TXT, ODT, PPT, XLS...	تشمل Urkund في مصادرها العديد من القواعد بخدمات مقابل مالي معين Proquest, LexisNexis,) DIVA الدولية و للدوريات الفرنسية، المحتويات القانونية،العلمية والهندسية + الانترنت العام + وظائف الطلاب المخزنة في قاعدة البيانات. المزايا: -قاعدة بيانات هامة -استخدام غير محدود للنظام -مساعدة مجانية بالبريد الإلكتروني اثناء أيام الأسبوع . -اشتراك مجتمع جامعي هام: باريس 10، نيمن مونبوالي، ... -دليل الاستعمال للنظام الاوتوماتيكي. –تقدم قائمة الوثائق التي سبقت تحليلها. -السلبيات : السعر المرتفع - نتائج مخيبة للآمال لعدم فعاليتها

Ephorus (Belgique)	http://www.epwebhorus.fr/	الفرنسية	انترنت/ واجهة ويب، كل أنواع نظم و المتصفحات مجتمعة، ادماج Dokeos	بمقابل	قاعدة بيانات خاصة بكل مؤسسة	DOC, PDF, HTML, RTF, TXT, ODT, PPT, XLS...	- اختيار قاعدة بيانات خاصة بكل عميل على عكس غيرها من البرمجيات التي توفر قاعدة بيانات مشتركة لجميع المستخدمين وجميع الوثائق. -تحترم حقوق الملكية، لكن البحوث أقل اتساعا من غيرها. المزايا: - حدسي - سهولة الاستعمال. - تدمج في Dokeos - البحث في الإنترنت وقواعد البيانات الخاصة بالمؤسسات. السلبيات: - نتائج غير حاسمة - معلومات مستقاة من المدونات blogs ، المجلات أو الصحف الفرنسية الحديثة غير المعروفة.

(Duteille et Boulerie , 2012,pp :3,6)

➢ **كما ظهرت مؤخرا برمجيات تقوم بمعالجة النصوص باللغة العربية** والتي تم حصرها بسبع برمجيات؛ ثلاثة منها عربية المنشأ والأربعة الأخرى برمجيات أجنبية تدعم النصوص العربية. تتمثل هذه البرمجيات في تقنيات اكتشاف السرقة في النص العربي، برامج AntiPlag، المقوم الآلي للمقالات العربية (عبّر)

أما البرمجيات الأجنبية الداعمة للغة العربية: فهي كما يذكرها (البسيوني،2015) تتمثل في برمجية Ferret Copy Detection Software-Turnitin إضافة لبرمجية PlagScan الذي يعتمد على محرك البحث yahoo وبرمجية CheckForPlagiarism.net. وادمج مؤخرا نظام QARNET.

بالرغم من جودة و كفاءة بعض برمجيات كشف السرقات العلمية إلا أن هناك بعض الخلل والثغرات التي تشوبها كما اشرنا إليه أعلاه، ما يستدعي تفعيل القوانين الردعية بالموازاة.

4-3-3- القوانين الردعية:

تعتبر السرقات العلمية بتعدد أساليب ارتكابها و باختلاف مضامينها من الأفعال المجرمة في القانون الذي سعى لوضع اطر لها يحدد فيها العقوبات المقررة لها. وحسب المشرع الجزائري؛ فإن السرقة العلمية تعتبر جريمة تخص الملكية الفكرية وتجاوز لحقوق الغير، يتم النظر فيها على أنها جريمة تزوير، وعلى هذا الأساس فإن الحكم فيها يكون بتطبيق العقوبات والإجراءات القانونية.

في القانون الجزائري وضع للسرقات العلمية المتعلق بالبحث العلمي قانون عقوبات تتضمنه المادة رقم 24 من أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 03 ماي 2008 ، في الفصل الثامن الخاص بالتأديب، والتي تنص على ما يلي: يعتبر خطأ مهنيا من الدرجة الرابعة (4) قيام الأساتذة الباحثين ومشاركتهم في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها في رسائل الدكتوراه أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى. (الجريدة الرسمية العدد رقم 23 المؤرخ في 4 ماي 2008، ص.21). وتعتبر النزاهة و الإخلاص من أولى المبادئ التي أكد عليها ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، إذ تنص بنود الميثاق الصادر في سنة 2010 في المحور الثاني الخاص بالحقوق والالتزامات الخاصة بالأساتذة الباحثين، في المحور رقم 1-2 الخاص بالتزامات الأستاذ الباحث أنه من المهام التي يضطلع بها الأستاذ الباحث: "احترام أعمال البحث الخاصة بزملائه الجامعيين وبالطلبة، وذكر أسماء المؤلفين. وعليه، فإن السرقات العلمية، تعد من الأخطاء الجسيمة غير المبررة التي يمكن أن تؤدي إلى الطرد." (ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، 2010، ص.10) مع الإشارة إلى أن الإدارة حسب نفس المرسوم الوزاري هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن السهر على تطبيق القانون بكل حذافيره بعد الإخطار من قبل الجهات والهيئات العلمية المخولة قانونا.

وفي القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016، فقد نصت المادة 35 في الفرع الرابع المتضمن للعقوبات أن كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في

مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

5- إجراءات الدراسة الميدانية:

5-1- منهج الدراسة: لأجل الكشف عن أكثر أنواع السرقات العلمية الموجودة بالجامعة الجزائرية و الأسباب المؤدية لتفاقم هذا السلوك، ومدى تأثيرها على مصداقية البحث العلمي، اتبعنا المنهج الوصفي في الدراسة الحالية لرصد أراء الطلبة والأساتذة على استبيان بني لهذا الغرض.

5-2- عينة الدراسة: اقتصرت هذه الدراسة على استطلاع وجهات نظر عينة تكونت من 680 أستاذ وطالب جامعي بثلاث كليات بجامعات سطيف (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سطيف 2 ، كلية التكنولجيا بجامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الباز). ينتمون للعديد من التخصصات، ومستوياتهم العلمية تتنوع بين طلبة الدكتوراه، أساتذة مساعدين (ا+ب) وأساتذة محاضرين (أ+ب) وطلبة الماستر2 كونهم ملزمين بتحضير مذكرات تخرجهم مع نوع من الصرامة مقارنة بمذكرات تخرج الليسانس. والجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة:

الجدول (2): توزيع افراد العينة حسب مستوياتهم

المستويات العلمية	التكرارات	النسبة المئوية
طلبة ماستر 2	268	% 39,41
طلبة دكتوراه	160	% 23,52
أستاذ مساعد أ+ب	155	% 22,79
أستاذ محاضر أ+ب	97	% 14,26
المجموع	680	%100

5 -3- أداة الدراسة: تمثلت أداة الدراسة في استبيان مفتوح كونه الأنسب لهذا النوع من الدراسات لاجل الإجابة على تساؤلات الدراسة تم تحديد اسئلته انطلاقا من نتائج الدراسة الاستطلاعية التي تم اجراءها على عدد من الأساتذة والطلبة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة سطيف. وبعد عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة لأجل اختبار الصدق الظاهري، بلغت نسبة اتفاقهم 80%. كما تم الاستئناس بملاحظات المحكمين في بعض الفقرات سواء بإضافة بعض الكلمات أو بحذفها. أجريت بعدها بعض التعديلات حول الصياغة وقمنا بحساب ثبات الأداة من خلال طريقة

التطبيق وإعادة التطبيق بفترة زمنية فاصلة قدرت بخمسة عشرة يوما بين التطبيقين وقدرمعامل الارتباط بـ 0.81.

وينقسم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء:

- يحمل الجزء الأول من الاستبانة التعليمات اللازمة واهتم بجمع المعلومات حول أفراد العينة من الطلبة والأساتذة، ترتبط بمؤسسات الانتماء، والتخصص الذي ينتمون إليه إضافة إلى المستوى العلمي بالنسبة للطلبة والرتبة العلمية بالنسبة للأساتذة.
- أما الجزء الثاني فكان الهدف منه الإجابة على أسئلة الدراسة والتي أدرجت ضمن 3 محاور:

- يعالج المحور الأول أهم أنواع السرقات العلمية الموجودة بالجامعات الجزائرية حسب أراء أفراد العينة.
- يعالج المحور الثاني الأسباب الكامنة وراء لجوء الطلبة والباحثين إلى سلوك السرقة العلمية حسب أراء أفراد العينة.
- يعالج المحور الثالث آراء الطلبة والباحثين حول مدى تأثير السرقات العلمية على مصداقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية.

5-4- عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

للإجابة على السؤال الأول: أهم أنواع السرقات العلمية الموجودة بالجامعات الجزائية؟

جاءت الإجابات كما في الجدول الموالي بترتيبها تنازليا حسب تكرارتها.

جدول (3) أنواع السرقات العلمية بالجامعة الجزائرية حسب آراء افراد العينة

أنواع السرقات العلمية	التكرارات	النسبة %
فصول من مذكرات التخرج و رسائل الدكتوراه	640	%94,11
المقالات العلمية	485	% 71,32
المداخلات الوطنية و الدولية	453	% 66,61
بحوث الطلبة المقدمة في الحصص التطبيقية	365	% 53,67
استيلاء المشرف على اعمال الطالبة لتقديمها في الملتقيات والمؤتمرات	346	% 50,88
تكليف المشرف الطلبة بإنجاز أعمال لاستغلالها في أبحاثهم ومشاريعهم	289	% 42,5

السرقة من فقرات الكتب والمؤلفات العلمية	255	% 37,5
تضليل في نتائج البحوث الميدانية	246	% 36,17
عدم إجراء البحوث الميدانية من الأساس	246	% 36,17
ترجمة أعمال بحثية من اللغات الأجنبية	197	% 28,97
المطبوعات البيداغوجية	119	% 17,5
إدراج أسماء أساتذة في اللجان (العلمية للملتقيات والمجلات) دون علمهم	65	% 9,55

بالإطلاع على نسب الإجابات، فإن الأساتذة والطلبة يرون بأن سرقة فصول من مذكرات التخرج ورسائل الدكتوراه هي من أكثر أنواع السرقات العلمية بنسبة 94,11%، تليها المقالات العلمية 71,32 % وسرقة المداخلات الوطنية والدولية بنسبة 66,61 % . أما أنواع السرقات العلمية التي جاءت نسبتها متوسطة فهي ترتبط ببحوث الطلبة المقدمة في الحصص التطبيقية 53,67 %، استيلاء المشرف على أعمال الطالبة لتقديمها في الملتقيات والمؤتمرات 50,88 %، تكليف المشرف الطلبة بإنجاز أعمال لاستغلالها في أبحاثهم ومشاريعهم بنسبة 42,5%.. وجاءت النسب متقاربة بخصوص السرقة من فقرات الكتب والمؤلفات العلمية بنسبة 37,5 %، التضليل في نتائج البحوث الميدانية وعدم إجراء البحوث الميدانية من الأساس بنسبة 36,17 % بالتساوي، ترجمة أعمال بحثية من اللغات الأجنبية بنسبة 28,97 %، والسرقة من المطبوعات البيداغوجية بنسبة 17,5 % إدراج أسماء أساتذة في اللجان (العلمية للملتقيات و المجلات) دون علمهم 9,55 %.

اتفقت هذه النتائج مع بعض ما جاء في تحديد دليل عمادة التقويم والجودة لبعض الأمثلة الشائعة للسرقة العلمية والتي أدرجت في : نقل معلومات من الانترنت ونشرها أو إعادة استخدامها دون الإشارة إليها بعلامة الاقتباس؛إعادة صياغة أفكار أو معلومات من مواد منشورة أو مسموعة دون ذكر مصدرها الحقيقي؛ تقديم أفكار في نفس الشكل والترتيب كما هي معروضة في مصدر آخر دون الإشارة إليه؛ إضافة الى شراء نص من شخص آخر والادعاء بأنّه من تأليفه؛ هذه الأخيرة التي لم ترد في إجابات دراستنا الاستطلاعية ولم نرغب بطرحها، قد يرجع لعدم ظهور هذا السلوك صراحة في المجتمع الجامعي الجزائري.

كما اشار سيد الهواري (2004) إلى انه من اكثر أشكال للسرقة العلمية استعمالا هي: ذكر أفكار الغير دون الاعتراف بحق صاحب الفكرة، اعتماد أسلوب مشابه لأسلوب مؤلف آخر في متن البحث دون الإشارة لذلك، ذكر أسلوب الغير بالنص الحرفي دون الإشارة إلى هذا النقل حرفي؛ التوثيق المضلل من خلال إغفال ذكر اسم الكاب أو عنوان المؤَلَف أو مكان النشر أو دار النشر أو سنة أو بلد النشر، بتر النصوص و الأفكار عند نقل النصوص أو التحيز -سواء كان ذلك بقصد أو من غير قصد- وفصل الفكرة من مجال ذكرها ؛ تبني أفكار وكتابات بعض المؤلفين مشهورين بعدم دقتهم العلمية، اعتماد مقالات الجرائد الموجهة للدعاية الحزبية أو الشعبوية، أو الكتابات التي نشرت تحت ظروف الحرب؛ ضليل القارئ عن طريق إدراج مراجع في قائمة المراجع لم يتم الاستعانة بها في البحث، وهو ما يتفق مع ما توصلت اليه نتائج الدراسة الحالية.

للإجابة على السؤال الثاني: حول الأسباب الكامنة وراء لجوء الطلبة و الباحثين إلى سلوك السرقة العلمية؟ جاءت الإجابات وفق الترتيب الموضح في الجدول أدناه.

جدول (4) الأسباب الكامنة وراء سلوك السرقة العلمية

أسباب السرقة العلمية	التكرارات	النسبة %
غياب الضمير الأخلاقي و غياب الأمانة العلمية	335	%49,26
تطور تقنيات المعلومات والانفجار المعرفي الرقمي.	330	%48,52
التسرع في بلوغ النجاح و الرغبة في الحصول على أعلى الشهادات العلمية	322	%47,35
العجز و الكسل العلمي كسلوكات مكتسبة منذ الابتدائي.	295	% 43,38
استساغة الطلبة و الباحثين عملية (النسخ/اللصق)	290	% 42,64
السرقة العلمية كوسيلة لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع.	290	% 42,64
عدم جدية المشرف و عدم اطلاعه على أعمال طلبته	276	% 40,58
المذكرة أو الأطروحة تقليد شكلي فقط، و الجميع ينال نفس النقطة	270	% 39,70
اعتقاد " الباحث السارق" بانه لن ينكشف	266	% 39,11
الجهل بمنهجيات البحث العلمي و قواعد الاقتباس العلمي و التوثيق	264	% 38,82

اللهفة في الحصول على الترقية العلمية و تقلد مناصب عليا.	257	% 37,79
ضعف التوعية بالمخاطر المنجرة عن عملية السرقة العلمية	250	% 36,76
عدم إخضاع محتوى المداخلات و المقالات المنشورة للمراقبة من السرقات	245	% 36,02
نتيجة ضغط آجال تسليم العمل بسبب تهاون الطلبة في اعداد مذكراتهم	243	% 35,73
التغاضي عن السرقات العملية المكتشفة وعدم تفعيل قوانين العقوبات الخاصة	240	% 35,29

يظهر من خلال ما صرح به أفراد العينة حول الأسباب الكامنة وراء لجوء الطلبة والباحثين إلى سلوك السرقة العلمية، بأن هناك من الأسباب المرتبطة بالشخص ذاته، منها ماهو مرتبط بالاستراتيجيات الرقابية إن كان على مستوى المشرف أو إدارة المؤسسات، ومنها ماهو مرتبط بمناهج التدريس كضعف التكوين المنهجي وغياب التحسيس بمخاطر السرقات العلمية، ومنها ماهو مرتبط بالسياسات المتبعة بالجامعات وتشجيع بعض الإدرات على الرداءة من خلال شخصنة العمل البحثي وتقديم المجاملات للمقربين بحيث لا يتم اخضاع محتوى المداخلات والمقالات المنشورة للمراقبة من السرقات، تقييمات بوساطة وتدخلات المسؤولين ومحاباة أصحاب المناصب، ومنها ماهو مرتبط بعدم تفعيل القوانين المرتبطة بالسرقات العلمية بعد اكتشافها وغلبة منطق المحسوبيات والمجاملات. تراوحت النسب المئوية للاستجابات بين 49,26% و 35,29 %. حيث حقق غياب الضمير الأخلاقي وغياب الأمانة العلمية اكبر نسبة، في حين أقل نسبة الإجابات جاءت حول التغاضي عن السرقات العملية المكتشفة وعدم تفعيل قوانين العقوبات الخاصة.

- **السؤال الثالث:** تأثير السرقات العلمية في تحقيق جودة البحث العلمي بالجامعة الجزائرية؟

جاءت إجابات افراد العينة على النحو التالي:

جدول رقم (5): تأثير السرقات العلمية في تحقيق جودة البحث العلمي حسب افراد العينة

تأثير السرقات العلمية في تحقيق جودة البحث العلمي	التكرارات	النسبة %
تدني مستوى البحوث العلمية لا ترتقي لمجال البحث العلمي الصحيح	540	% 79.41
بحوث دون قيمة علمية واضحة	525	% 77.20
بحوث مجترة دون إضافة علمية	492	% 75.7
تكريس التبعية العلمية و إسقاط نتائج الغير في البيئة الجزائرية	386	% 56.76
عدم مصداقية النتائج المتوصل إليها	380	% 55.88
التخوف من كل منتوج علمي جزائري و غياب الثقة العلمية	298	% 43.82
أدت إلى تصنيف الجامعات الجزائرية في ذيل الترتيب	255	% 37.5
سمعة سيئة للباحث الجزائري	246	% 36.17
تجميد العقول و إنشاء عقول نمطية لا يمكنها الإبداع والابتكار	233	% 34.26
البحوث لا تساهم في خدمة الفرد و المجتمع	208	% 30.58
أبحاث تركز على الوصول إلى النتائج السريعة و ليس لتحقيق أهداف علمية	200	% 29.41

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن نوعية البحوث وتدني المستوى العلمي، تكون دون قيمة علمية واضحة، بحوث مجترة قام بها الغير دون أي إضافة علمية هو ما جاءت نسبته مرتفعة جدا ، حيث تراوحت هذه النسب بين 79,41% و75.7 %، في حين جاءت إجابة افراد العينة بنسب متوسطة حول تكريس التبعية العلمية وإسقاط ما تم التوصل اليه في مجتمعات وثقافات مختلفة، لا تصلح لان تطبق في البيئة الجزائرية، عدم مصداقية النتائج المتوصل إليها، والتخوف من كل منتوج علمي جزائري وغياب الثقة العلمية.تراوحت النسب بين 56.76% و 43.82 %.

وعليه فإن للسرقات العلمية تأثير كبير على جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ما يؤدي إلى تصنيفها في ذيل الترتيب ولا يمكنها أن تسهم في خدمة الفرد والمجتمع.

خاتمة:

غالبا ما يعتمد الباحثون في أثناء إجراء دراساتهم وبحوثهم على أفكار أنتجها آخرون ودراسات سابقة اجراها باحثين اخرين، كما يعتمدون على الموروث الثقافي المتراكم والادبيات المتوفرة في مجال تخصصاتهم. يجدون المعلومة بسهولة بنقرة زر على شبكة الانترنت أو احدى وسائل الاتصال الكثيرة المتاحة حاليا ما كان له دوره في تشجيع السرقات العلمية. ولكن بقدر ما ساهمت شبكة الانترنت في نشر السرقة العلمية واتساع مجالاتها، إلاّ أنّها ساهمت أيضاً في كشفها من خلال ما يتوفر من البرمجيات المتخصصة. وقد كشفت بعض التحريات في بعض الجامعات الجزائرية مؤخرا ظهور الكثير من التجاوزات والسرقات العلمية التي تخل بشرف البحث العلمي وسمعة منظومة التعليم.

وهو ما دفعنا للتساؤل عن الأسباب المؤدية إلى تطور هذا السلوك لدى الطالب والباحث الجامعي، ومدى تأثيرها على جودة البحث العلمي من وجهة نظر الأساتذة والطلبة الجامعيين انفسهم.

وكشفت نتائج الدراسة بأن هناك من الأسباب المرتبطة بالشخص ذاته، منها ماهو مرتبط بالاستراتيجيات الرقابية، ومنها ماهو مرتبط بمناهج التدريس كضعف التكوين المنهجي وغياب التحسيس بمخاطر السرقات العلمية، ومنها ماهو مرتبط بالسياسات المتبعة بالجامعات وتشجيع بعض الإدرات على الرداءة من خلال شخصنة العمل البحثي وتقديم المجاملات للمقربين ومحاباة أصحاب المناصب، ومنها ماهو مرتبط بعدم تفعيل القوانين المرتبطة بالسرقات العلمية بعد اكتشافها وغلبة منطق المحسوبيات و المجاملات.

فما آل إليه البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بسبب لجوء البعض من الطلبة والأساتذة لسلوك السرقات العلمي ادى لغياب الجودة وتكريس التبعية العلمية والمعرفية. فهي إذا بحوث لا تؤدي دورها في الكثير من الحالات ولا تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، طعمتها سياسة المجتمع الجامعي بالمناقشات السطحية وقبول كل بحث مهما كانت قيمته، دون تمييز في تقييم البحوث الجيدة والسيئة، إذ تسند على

مستوى مذكرات التخرج ورسائل الدكتوراه نفس النقطة لجميع الطلبة وينال الجميع الشهادة بنفس التقدير،وهي الفكرة التي سادت بين المجتمعات الطلابية وبين الأساتذة ما لا يدع مجالا للابتكار والإبداع هذا من جهة، ويؤدي من جهة أخرى إلى تحريض الطالب للجوء إلى السرقة العلمية كتحقيق لتكافؤ الفرص للجميع. فينتج عنهم طلبة باحثين وأساتذة زائفين بدون عدة علمية مبتكرة ولا يمكنهم تشريف الجامعة الجزائرية إن كان بداخل الوطن أو خارجه. ثم إن ما تشجع عليه بعض الجامعات الجزائرية التي أصبحت تسودها العشيرة والمحسوبية في تقييمها وقبولها للمداخلات ونشر المقالات على مستواها، أدى إلى تدني مستوى البحث العلمي، فأصبحت تسلم الشهادات الكرتونية المنمقة التي لا تضيف رصيدا علميا لصاحبها ولا تدفع بالبلاد إلى الأمام في عجلة التقدم العلمي.

فالسرقة العلمية حقيقة و واقع لا بد من التعامل معه، قضية يجب الوقوف عليها والتصدي لها ومحاربة جميع أشكالها والعمل بشكل جاد للحد منها من قبل كل من تقع عليه المسؤولية، فهي قضية تستدعي تضافر العديد من الجهات على العديد من المستويات لأجل التصدي لها، لما يترتب عليها من انحطاط في القيم العلمية وهبوط في مستوى التعليم، تقضي على ملكة البحث العلمي النزيه وتنشئ عقليات مهترئة فكريا و تقتل موهبة الإبداع والتنافس. وممّا يمكن الخروج به بعد استعراض آليات محاربة السرقات العلمية انه يجب بداية تغيير العقلية البحثية لدى الطالب والأستاذ بالجامعة الجزائرية من خلال تعزيز النزاهة الأكاديمية لديه منذ نعومة أضافره؛ في الابتدائي فالمتوسط و الثانوي، ثم الجامعة كطالب أولا، ثم كباحث وأستاذ مسؤول يؤدي أدواره بكل نزاهة. وبالتوازي توفير سياسة وقائية من قبل المؤسسات الجامعية والعمل على تسطير قوانين ردعية واضحة وتفعيلها لأن عدم الاكتراث والسكوت عن هذه السلوكات هو ما ينعش الظاهرة أكثر ويجعلها تستفحل وتتنامى على مستويات اكبر.

مقترحات:

سنحاول من خلال هذا الطرح وضع بعض الاقتراحات التي تمس الطالب الباحث، هيئة التدريس، المؤسسة الجامعة، وما يرتبط بالقوانين الردعية:

- تكريس الأمانة العلمية وتلقين أبجديات البحث العلمي السليم لدى الطلبة والباحثين،

- القيام بحملات تحسيسية حول الانتهاكات العلمية والسرقة العلمية، مخاطر الانتحال والعقوبات المترتبة عليه، وإن استدعى الأمر إضافة مقرر دراسي في المرحلة الجامعية بهذا الخصوص،

- تعزيز الأساليب الوقائية كالتوعية الأخلاقية،

-تقليص عدد مذكرات الإشراف للأستاذ خلال السنة، وتحميله مسؤولية الانتحال في أعمال طلبته،

- تدعيم منهجية البحث العلمي لدى الطلبة لأجل الالتزام بذكر مصادر المعلومات وكيفية توثيقها،

- تبني الجامعات التدابير التقنية الرقابية وتوفير برمجيات كشف السرقات العلمية على مستوى الكليات بالجامعات و الانخراط في المواقع المتخصصة بتوفر البرمجيات المجانية ليلجا إليها الطلبة و الباحثين،

- تفعيل القوانين الخاصة بالسرقات العلمية في الجامعات و تجنب الكيل بمكيالين.

المراجع:

1- البسيوني بدوية (2015)، برمجيات كشف السرقة العلمية (دارسة وصفيه تحليله)، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، السعودية

http://infotaiba.weebly.com/uploads/pdf

2- بدر أحمد (1973)، أصول البحث العلمي و مناهجه، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت.

3- بدير سهير (1982)، البحث العلمي: تعريفة، خطواته، مناهجه، ادوته، المفاهيم الاحصائية، كتابة التقرير مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة.

4- الجريدة الرسمية: اتفاقات دولية، قوانين، و مراسيم، قرارات و أراء، مقرّرات، مناشير، إعلانات وبلاغات، العدد رقم 23/ 4 ماي 2008، الأمانة العامة للتحرير، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

http://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2008/a2008023.pdf

5- الجوادي محمد، السرقات الأدبية انحطاط ثقافي وبلطجة فكرية، مقال منشور على موقع مؤسسة عرار العربية للإعلام

http://www.beautifulpakistanigril.com_www.sha3erjordan.net/news.php?action=view&id=831

6- أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية (2016)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
http://www.univ-msila.dz/ar/wp-content/uploads/2016/08/PLAGIAT.pdf
7- العايدي محمد عوض (2005)، إعداد و كتابة البحوث والرسائل الجامعية، شمس المعارف، القاهرة.
8- بركات زياد (2008)، واقع استخدام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لشبكة الانترنت في البحث العلمي، ورقة علمية مقدمة في مؤتمر جامعة القاهرة الرابع تحت شعار "جودة التعليم العالي في العالم العربي" بمناسبة مئوية جامعة القاهرة.
http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/
researchersPages/ziadBarakat/r38_drZiadBarakat.pdf
9- بركات زياد، حسن كفاح (2009)، حاجات التنمية المستقبلية لدى طلبة الدراسات العليا تخصص التربية في الجامعات الفلسطينية، مقدم لمؤتمر عمادة البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
http://www.qou.edu/arabic/researchProgram/researchersPages/ziadBarakat/
r45_drZiadBarakat.pdf
10- توام رشاد، الأمانة العلمية في البحث الأكاديمي ارتباطاً بحق المؤلف.
http://www.wafainfo.ps/pdf/t4.pdf
11- حافري زهية غنية (2017)، السرقات العلمية بالجامعة: مخاطرها و سبل الوقاية منها، بحث مقدم للملتقى دولي حول الاجرام السيبراني: المفاهيم و التحديات بجامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر.
12- خضر عبد الفتاح (1992)، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، ط 3، الرياض، مكتب صلاح الحجيلان.
13- سيد الهواري (2004)، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية -ابتداءا من اختيار الموضوع حتى وضع البحث في صورته النهائية، مكتبة عين شمس، القاهرة.
14-عمادة التقويم والجودة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة (2013)، السرقة العلمية: ماهي؟ وكيف أتجنبها؟ المملكة العربية السعودية.
https://units.imamu.edu.sa/colleges/science/FilesLibrary/Documents/08.pdf

15- عيساني طه (2015)، الممارسات الأكاديمية الصحيحة و أساليب تجنب السرقات العلمية. بحث مقدم لملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي نظمه مركز جيل البحث العلمي بالمكتبة الوطنية الجزائرية، نشر بسلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن المركز لبنان /طرابلس.

16- عيسى صالح عماد، محمد السيد أماني (2012)، دور المكتبات الأكاديمية في منع السرقات العلمية واكتشافها دراسة استكشافية لخدمات المكتبات وبرمجيات كشف الانتحال، مقالة علمية مقدمة في المؤتمر الدولي للتعليم الإلكتروني في الوطن العربي، الجامعة المصرية للتعليم الالكتروني. https://www.academia.edu

17- ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية (2010)، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
http://www.usthb.dz/IMG/pdf/chartear.pdf

18- وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي والخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، الاقتباس والسرقة العلمية في البحوث العلمية من منظور أخلاقي، جامعة الملك سعود.

https://www.ut.edu.sa/documents/1583338/728984d3-1c76-40e8-9212-2f01d3d2db48

19- Duteille olivier, Boulerie Pascal (2012), Comparatif logiciels anti-plagiat (logiciels conçus pour détecter les documents plagiés sur Internet), enquête TICE, le Centre de Ressources et d'Appui des Technologies de le l'Information et de la Communication pour l'Enseignement de l'Université de Pau et des Pays de l'Adour. http://cratice.univ-pau.fr

20-Mazodier. M , Blemont. P, Foucault.Marc, Kesler .S (2012), La fraude aux examens dans l'enseignement supérieur, Rapport à Monsieur le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche, Rapport - n° 2012-027, Inspection générale de l'administration de l'Éducation nationale et de la Recherche
http://cache.media.enseignementsup-recherche.gouv.fr/file/2012/94/1/2012-027_rapport_217941.pdf

21-Perreault Nicole (2014), Le plagiat et la tricherie à l'ère des TIC : ce que c'est, prévenir, détecter, Réseau des répondantes et répondants TIC, Fédération des Cégeps.
http://www.reptic.qc.ca/wp-content/uploads/2009/03/2014-01_perreaultn_plagiat-tricherie-ere-des-tic.pdf

22- Sennoun Driss (2010), Le plagiat électronique au niveau de l'enseignement supérieur universitaire public : etat des lieux, propositions de pistes de prevention et detection cas de l'universite sultan moulay slimane de Beni mellal, centre d'orientaion et de planification de l'education. Maroc. http://www.institut-numerique.org/

23-Vallat Daniel (2008), Onomastique, culture et société dans les Épigrammes de Martial, Latomus.